

بارومتر الأعمال

يناير – مارس ٢٠٢٢

العدد ٦٢



تقييم الأداء للفترة يناير – مارس ٢٠٢٢
والتوقعات للفترة أبريل – يونيو ٢٠٢٢
من وجهة نظر مجتمع الأعمال



بارومتر الأعمال

يناير - مارس ٢٠٢٢

العدد ٦٢

المحتويات

- ٢ ملخص تنفيذي
- ٤ نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية
- ٥ التقرير التفصيلي
- ٥ المنهجية
- ٧ نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ١٢ مؤشر بارومتر الأعمال
- ١٢ أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي
- ١٦ ثانيا: المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع
محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة
نظر الشركات
- ٢٣ ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية
- ٢٩ ملحق الجداول



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم ١٢٠ شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يناير - مارس ٢٠٢٢) وتوقعاته للربع (أبريل - يونيو ٢٠٢٢) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١) والربع المناظر (يناير - مارس ٢٠٢١). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهت إليها التقرير للربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢٢):

وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهت إليها التقرير للربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢٢) وذلك بالتركيز على أهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي ونتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي:

عالميا، يشهد الاقتصاد العالمي العديد من المتغيرات التي تدفع به نحو مزيد من التباطؤ وتأتي الحرب الروسية الأوكرانية على رأس هذه المتغيرات؛ حيث ساهمت في تزايد حدة اختناقات سلاسل التوريد العالمية وتساعد مستويات التضخم واتساع وتيرة التشديد النقدي وارتفاع عدم اليقين. ومحليا، ألقت الأزمة الجديدة بظلالها على الاقتصاد المصري وهو ما زال يعاني من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ بالإضافة إلى تحديات هيكلية عديدة قبلها.

تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

تراجع حاد في مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، ولأول مرة توقعات بتراجع الأداء خلال الربع القادم

تراجع مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة عن مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. ويعكس هذا التراجع الاضطراب الذي شهده السوق من نقص المواد الخام والمستلزمات وارتفاع أسعارها نتيجة تقييد الاستيراد بسبب المشكلات التي ارتبطت بالتطبيق الإلزامي لنظام التسجيل المسبق للشحنات وما تلاه من قرارات البنك المركزي بإلغاء مستندات التحصيل وبطء إجراءات الاعتمادات المستندية وصعوبة تدبير العملة الأجنبية، علاوة على توقف العديد من الموردين عن التوريد لمصر، وعلى رأسهم الموردين الأوروبيين، وشطب عدد من الشركات لعدم التزامها بالتسجيل وفقا لقرار وزير الصناعة رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦، ثم قرارات البنك المركزي برفع أسعار الفائدة، وفقد الجنيه لنحو ٢٠% من قيمته أمام الدولار مما تسبب في مزيد من ارتفاع تكاليف الإنتاج. كما فاقمت الحرب الروسية الأوكرانية من حدة المشكلة؛ حيث تسببت في مزيد من اختناقات سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالميا، وبطء حركة الشحن الدولية نتيجة نقص الحاويات وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة لنقص العديد من المواد الخام التي تعد روسيا وأوكرانيا موردا رئيسيا لها.

ولأول مرة منذ عام ٢٠١٧ يدلي مجتمع الأعمال بآراء سلبية حيال توقعات الأداء خلال الربع القادم وهي توقعات أقل من مثيلتها للربعين السابق والمناظر، بل وأقل منها خلال الموجات الأولى من جائحة كوفيد-١٩ مما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي يواجهونها محليا، واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن نتيجة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة مستوى عدم اليقين.

1 تم إجراء المسح خلال الفترة من ١ أبريل حتى ١٥ مايو ٢٠٢٢



المعوقات التي واجهت قطاع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

ارتفاع تكاليف الإنتاج أكبر معوق يواجه الشركات خلال الربع محل الدراسة

استمر إجماع الشركات بكافة أحجامها على أن ارتفاع تكاليف الإنتاج هو أكبر معوق يواجهها للربع الثالث على التوالي وذلك لأسباب عديدة محلية وعالمية. حيث ترتبط الأسباب المحلية بتقييد الاستيراد وما اسفر عنه من زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج والخامات المستوردة بشكل جنوني، أما الأسباب العالمية فتتمثل في استمرار اضطراب سلاسل الإمداد، ونقص الخامات وزيادة أسعارها، وارتفاع أسعار الطاقة وأسعار الشحن البحري. يلي ارتفاع تكاليف الإنتاج ضعف القوة الشرائية والتضخم؛ حيث ترتب عليهما ركود في الأسواق وتراجع مستويات الطلب خاصة على المنتجات غير الأساسية.

كما أظهرت النتائج معوقات أخرى منها بطء عملية الاعتمادات المستندية، وصعوبة تدبير العملة الأجنبية، إلى جانب تأخير صرف مردود القيمة المضافة ودعم الصادرات، وارتفاع مصروفات وكلاء الشحن بصورة مبالغ فيها، فضلا عن القرارات المفاجئة وسرعة تنفيذها دون منح مدة كافية للتوافق معها، وعدم مشاركة مجتمع الأعمال في القرارات الحكومية، وكذلك عدم تبني الحكومة لمشروعات استثمارية كبرى تخدم قطاعات متعددة كالصناعات الغذائية وأنشطة التعبئة والتغليف على سبيل المثال.

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر شركات العينة

مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، ومعالجة تحديات المنظومة الجمركية

قفزت مواجهة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها وذلك من خلال مراجعة القرارات التي تسببت في خروج العديد من الموردين من السوق المصري، وسرعة إنهاء الاعتمادات المستندية وتدبير العملة الأجنبية، وخفض أسعار الفائدة، وتخفيض الرسوم الحكومية خاصة رسوم التسجيل والتراخيص وضرورة تحسين الخدمات المقدمة، إحكام الرقابة على الأسواق لضمان عدم المغالاة في الأسعار، وتحفيز الاستثمار في المنتجات المحلية البديلة للمستورد والارتقاء بجودة المنتجات المحلية.

واستمر إجماع شركات العينة على أن آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية تنصدر أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر للربع الثالث على التوالي لما يترتب عليه من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية، ويتطلب التنفيذ وضع إطار زمني واضح وربط الجهات الحكومية ببعضها وتحسين البنية التحتية وتقوية الشبكات وزيادة تدريب العاملين والمستخدمين على النظم الجديدة، يليها سرعة تحسين ومعالجة تحديات المنظومة الجمركية من خلال تحسين آليات تطبيق نظام الشحن المسبق ACI، وكذلك تحسين منظومة التدريب لموظفي الجمارك لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.



نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز
جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
سلمى بهاء - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
مهند مهدي - باحث اقتصادي
ماريان عادل - باحث اقتصادي
حبيبة محسن - باحث اقتصادي
رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي
خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي
أحمد فتحي - مساعد بحوث
حسام خاطر - مساعد بحوث
محمد خاطر - مساعد بحوث

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء على - محررة/ مترجمة أولى
إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات
وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات
محمد لهيطة - المدير المالي
أماني مدحت - مساعد تنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري
حسين محمد - مساعد
عمر موافي - مساعد
صبحي حسين - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

التقرير التفصيلي المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ ١٩٩٨. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

١. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



٣. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



٢. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

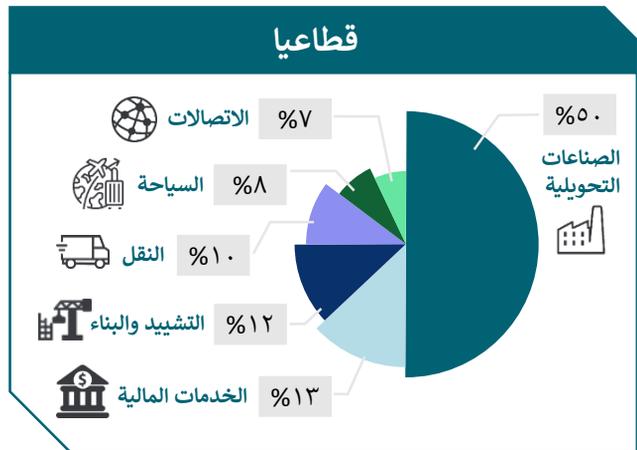
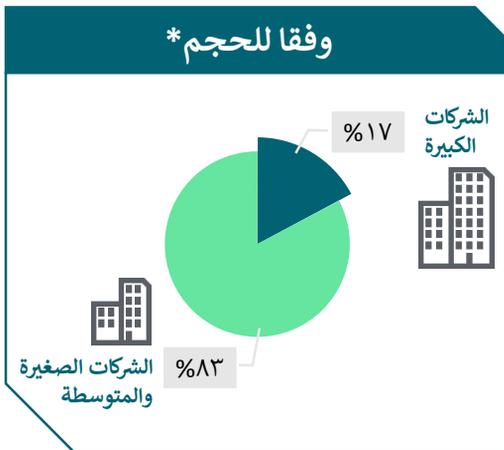


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام ٢٠٢٠ من تحديات نتيجة لجائحة كورونا؛ حيث من المهم تتبع تأثير الجائحة عليه خاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل معها.

ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (يناير -مارس ٢٠٢٢) وتوقعاتها للربع (أبريل -يونيو ٢٠٢٢).

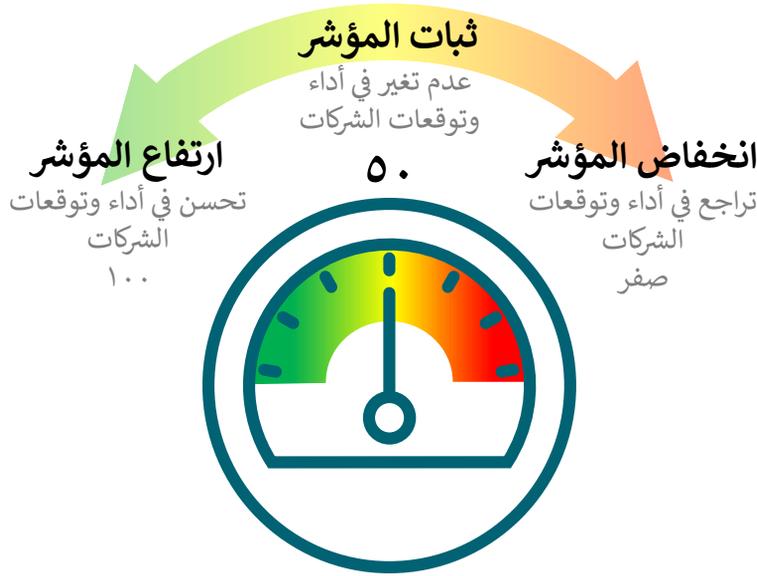
يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



* وفقا لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.

- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيماً أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (٥٠ نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و/ هي نسبة الشركات التي أفادت بنباتته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

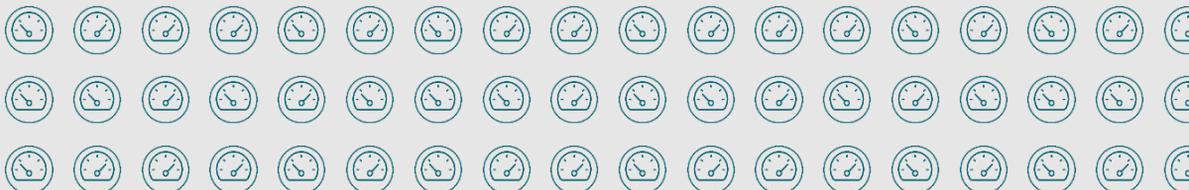
ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرًا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين صفر و ١٠٠ نقطة. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين المناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى ٤ (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين المناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى ٤ (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق/ الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات/ الأولويات لتتراوح ما بين صفر و ١ ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات/ الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات/ الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة ١٠٠ أشد معوق وأكبر أولوية.



نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



يلقي هذا الجزء نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة محلياً حتى تاريخ نشر هذا التقرير).

الحرب تدفع الاقتصاد العالمي نحو التباطؤ وتسارع وتيرة تصاعد التضخم والدين والتشديد النقدي ومستوى عدم اليقين

عالمياً، يشهد الاقتصاد العالمي العديد من المتغيرات التي تدفع به نحو مزيد من التباطؤ في الأجل المتوسط، وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي من ٦% خلال عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣.٦% خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وتعد التوقعات الأخيرة أقل بنحو ٠.٨% و ٠.٢% من توقعات الصندوق في يناير ٢٠٢٢. كما يتوقع الصندوق أن يصل النمو العالمي إلى ٣.٣% على المدى المتوسط، وبالتالي تظل مستويات الناتج والتوظيف أقل من نظيرتها حتى عام ٢٠٢٦.

وتعد الحرب الروسية الأوكرانية أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التدهور نظراً لما فرضته من تداعيات عالمية انتقلت من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة والقنوات المالية؛ حيث ساهمت الحرب في تزايد حدة اختناقات سلاسل التوريد العالمية وتصاعد مستويات التضخم خلال عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى استمرار عدم اليقين المرتبط بمتحورات الفيروس "سلالة أوميكرون" والذي أجبر العديد من المراكز الإنتاجية في الصين على الإغلاق مرة أخرى، مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ومزيد من الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية (IMF 2022).¹

وهناك توقعات باستمرار تصاعد الأسعار لفترة طويلة؛ حيث تستحوذ روسيا وأوكرانيا على ثلث صادرات القمح العالمية، علاوة على كون روسيا ثالث أكبر مصدر رئيسي للنفط والأسمدة على مستوى العالم، وكلاهما مورد رئيسي للعديد من المدخلات، لذا أدت الحرب إلى مزيد من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وشهد العالم منذ الحرب ارتفاعاً في أسعار السلع الأولية وزيادة تقلبات متوسط أسعار النفط والتي تراوحت بين ٩٨-١٣٠ دولار/برميل ويتوقع استقراره عند ١٠٧ دولار/برميل خلال عام ٢٠٢٢ وهو ما يقرب من ضعف مثيله خلال عام ٢٠١٩ (IMF 2022).

كما سجل مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة نحو ١٥٨.٥ نقطة خلال شهر مرتفعاً بنحو ٣٠% عن مثيله في العام السابق (FAO 2022).²

وفي مواجهة تصاعد مستويات التضخم رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار ٠.٥% في مايو وهو أعلى معدل زيادة منذ بداية الألفيات، وتلى ذلك قيام العديد من الدول برفع أسعار الفائدة خاصة في الأسواق الصاعدة والناشئة كمحاولة للحد من التدفقات الرأسمالية الخارجة؛ حيث إن زيادة خروج التدفقات الرأسمالية يؤدي إلى رفع تكاليف التمويل ويفرض ضغوطاً لخفض قيم العملات الوطنية.

أدت المتغيرات السابقة من تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، والضغوط التضخمية إلى تراجع الإنتاج الصناعي العالمي في بداية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢؛ لينخفض مؤشر مديري المشتريات إلى ٥٢.٢ في أبريل ٢٠٢٢، وهو المستوى الأدنى الذي يشهده المؤشر منذ أغسطس ٢٠٢٠ (IHS Markit 2022).³

1 International Monetary Fund (IMF). 2022. World Economic Outlook Update: War Sets Back the Global Recovery. April, IMF.

2 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 2022. World Food Situation. FAO.

3 IHS Markit. 2022. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI, May, IHS Markit.

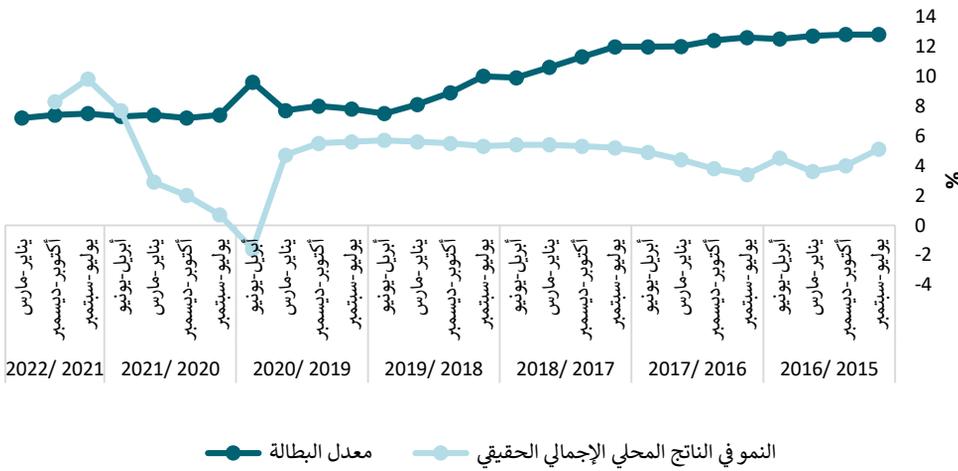


وعلى مستوى الاقتصاد المصري، ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة بظلالها على الاقتصاد المصري وهو ما زال يعاني من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ بالإضافة إلى تحديات هيكلية عديدة قبلها. وتتعدد القنوات التي يمكن من خلالها انتقال تداعيات الحرب وتداعياتها على الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد المصري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث من المتوقع أن تؤثر الأزمة على الإيرادات السياحية نظرا لأن ثلث السياح الوافدين لمصر من روسيا وأوكرانيا. كذلك من المتوقع أن تتأثر واردات مصر من الحبوب؛ حيث تمثل روسيا وأوكرانيا نحو ٤٢% من إجمالي واردات مصر من الحبوب عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء سوف يفرض ضغوطا على الموازنة العامة للدولة، وفي ظل خروج رؤوس الأموال مع رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع زيادة مستويات الدين وأعباؤه.

وتقدر الخسائر التي تحملها الاقتصاد المصري منذ بداية الحرب بنحو ١٣٠ مليار جنيه تتحملها الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية والطاقة وخسائر الإيرادات السياحية، إلى جانب تأثيرات غير مباشرة من المتوقع أن تكون في حدود ٣٣٥ مليار جنيه⁴.

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية بالأساس، شهد الاقتصاد المصري تحسنا في بعض مؤشرات الكلية وإن استمر العديد من التحديات التي تواجهه ومنها ما تفاقم نتيجة للحرب. ويعرض الجزء التالي آخر التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وفقا لأحدث بيانات منشورة حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

- وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تراجع معدل النمو لنحو ٨.٣% خلال الربع الثاني خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بما يمثل تراجع ١٥% عن مثلتها خلال الربع الأول وبذلك بلغ معدل النمو نحو ٩% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، ويعد ذلك تحسنا مقارنة بالنصف الأول من العام المالي السابق (١.٣٥%) (الشكل ١). وأرجعت الوزارة هذا التحسن إلى تعافي قطاع السياحة، وتحسن معدل نمو قطاع الاتصالات. ورغم هذا التحسن إلا أن الاستهلاك لا يزال يمثل المصدر الرئيسي للنمو، كما لا تزال القطاعات الخدمية هي المحرك الرئيسي للنمو.



الشكل ١:
النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة (١٥/٢٠١٦ - ٢١/٢٠٢٢) بيان ربع سنوي

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (يناير - مارس) نحو ٧.٢% منخفضا بنحو ٢.٧% عن مثيله في الربع السابق والربع المناظر (الشكل ١). ولا يزال معدل بطالة الإناث (١٧.٧%) يفوق معدل بطالة الذكور (٤.٩%)، وما زالت نسبة البطالة بين الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة هي الأعلى عند ٢٨.٢%. ووفقا للمؤهل فقد جاءت أعلى نسبة متعطلين بين الحاصلين على مؤهلات جامعية وما فوقها (٤٥.٤%).

٤ مجلس الوزراء، ٢٠٢٢، خطة الحكومة المصرية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، مايو ٢٠٢٢.



بينما وفقا للإقليم، بلغ معدل البطالة في الحضر ضعف مثيله في الريف؛ مسجلا ١٠.٥% في الحضر، و٤.٥% في الريف (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).⁵

- وفقا للتوزيع النسبي للمشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية، لا تزال قطاعات الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء تستحوذ على النسبة الأكبر من المشتغلين (نحو ١٨.٩%، ١٥.٠%، ١٤.٢% على التوالي من إجمالي المشتغلين)، وهي قطاعات جاذبة للعمالة متدنية المهارات إلى حد كبير، بالإضافة لكونها توفر فرص عمل غير مستدامة (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).⁶

- على جانب المالية العامة، هناك تراجع طفيف في نسبة العجز الكلي للموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لنحو -٤.٨٩% خلال الفترة (يوليو- مارس ٢٠٢١ / ٢٠٢٢) مقابل -٥.٠٣% خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق. ويرجع العجز إلى زيادة معدل المصروفات العامة بدرجة أعلى من الزيادة التي شهدتها معدل نمو الإيرادات العامة؛ حيث سجلت الإيرادات نموا بلغ نحو ٧.٧% لتصل إلى ٧٨١ مليار جنيه، بينما ارتفعت المصروفات بنحو ٩.٧% لتسجل نحو ١١٧١ مليار جنيه خلال الفترة المذكورة.

- على صعيد المعاملات الخارجية، سجل ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي (يوليو- ديسمبر) ٢٠٢١/٢٠٢٢ عجزا كليا محدودا بلغ ١٤.١ مليون جنيه مقارنة بفائض كلي بلغ نحو ١٤٦٦ مليون دولار في النصف الأول من العام المالي السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول تطورات أهم بنود ميزان المدفوعات:⁷

١. حساب المعاملات الجارية: ارتفع عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ٢.٦% عن قيمته خلال النصف الأول من العام المالي السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١) ليسجل ٧.٨ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي الحالي (٢٠٢١/٢٠٢٢)؛ وترجع الزيادة في العجز إلى:

• ارتفاع العجز في الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ٢٤.٢% إلى نحو ٢٣.٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)؛ وذلك نتيجة ارتفاع الواردات غير البترولية بنحو ٨.١ مليار دولار (٢٨.٣%) عن قيمتها في النصف الأول من العام المالي السابق (٢٠١٩/٢٠٢٠) بينما اقتصر ارتفاع الصادرات غير البترولية على نحو ٣.٤ مليار دولار (٣٧.٦%).

• ارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٣٠.٥% إلى نحو ٧.١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١).

وقد حد من زيادة عجز الحساب الجاري:

- تحول الميزان التجاري البترولي من عجز قدره ٥٤.٢ مليون دولار إلى فائض بلغ نحو ٢.١ مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات الغاز الطبيعي بنحو ٢.٦ مليار دولار نظرا لزيادة الكميات المصدرة وارتفاع الأسعار العالمية التي أدت أيضا إلى ارتفاع قيمة الصادرات والواردات من خام البترول على الرغم من انخفاض كمياته.

- ارتفاع فائض الميزان الخدمي بمعدل ١٩٨% ليسجل نحو ٥.٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١) مقابل ١.٩ مليار دولار كنتيجة أساسية لزيادة الإيرادات السياحية بمعدل ٢٢٥.٦% وزيادة متحصلات النقل بمعدل ٢٧.٩%.

- ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل طفيف بلغ ٠.٤% لتسجل ١٥.٦ مليار دولار.

٢. الحساب الرأسمالي والمالي: ارتفع فائض الحساب الرأسمالي والمالي بنحو ٢٣.٩% ليسجل ١١.٤ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقابل ٩.٢ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

5 الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢، بيان صحفي عن نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول (يناير - مارس ٢٠٢٢)، إصدار مايو.

6 المرجع السابق.

7 البنك المركزي المصري، بيان صحفي عن أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.



- تراجع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة ٢.٧% ليسجل ٣.٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العالم المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣.٤ مليار دولار في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠؛ حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعا بمقدار ١.٢ مليار دولار لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٤.٤ مليار دولار. وسجلت الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للخارج بلغ نحو ١.١ مليار دولار.

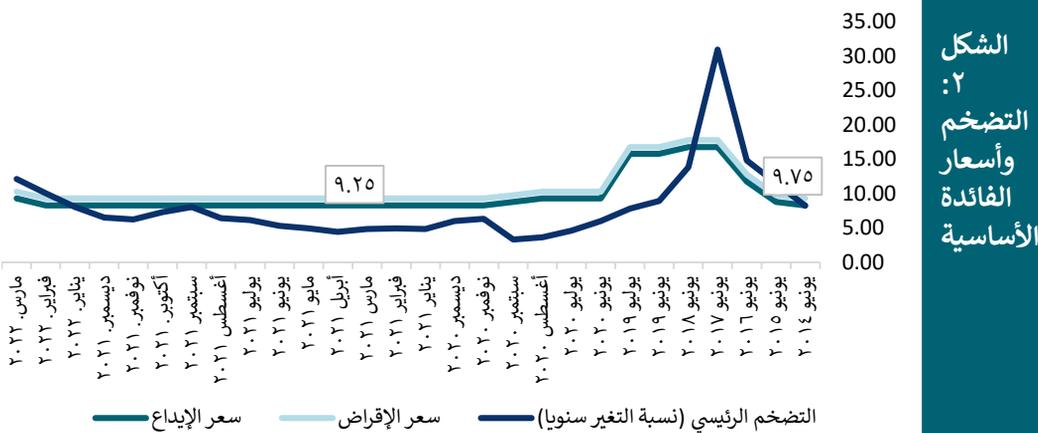
- تحولت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية من صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٠.٢ مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢.٥ مليار دولار.

- تراجع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل إلى ٧٧٩.٨ مليون دولار (مقابل صافي استخدام بلغ نحو ٤.٥ مليار دولار).

- انخفض صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل ٢٤٢,٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/يناير من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١. وجاء التراجع نتيجة لانخفاض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٢٠٨,٦ مليار جنيه، وصافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بما يعادل ٣٣,٤ مليار جنيه⁸.

- يشهد معدل التضخم السنوي ارتفاعا متواصلا منذ يناير ٢٠٢٢ حتى بلغ نحو ١٤.٩% خلال أبريل ٢٠٢٢ مقابل ١٢.١% خلال شهر مارس ٢٠٢٢ مقابل ٤.٤% خلال مارس ٢٠٢١، ويرجع ذلك لعوامل محلية وأخرى عالمية؛ فعلى المستوى العالمي، صاحب التعافي العالمي خلال عام ٢٠٢١ اضطرابات سلاسل التوريد ونقص في المواد الخام مما أدى إلى ارتفاع مستويات أسعار الطاقة والشحن وفاقمت الحرب من الأزمة. أما على المستوى المحلي، فقد أدى تقييد الاستيراد والمشكلات المرتبطة بقرارات البنك المركزي إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى جزء من التضخم يعد تضخم موسمي نظرا لارتفاع الطلب خلال شهر رمضان والأعياد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢)⁹.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائي يوم ٢١ مارس رفع معدلات العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس لتصبح ٩.٢٥%، ١٠.٢٥%، و٩.٧٥% على التوالي، وذلك لامتصاص الضغوط التضخمية والحد من تدفقات رؤوس الأموال الخارجة (الشكل ٢) (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢)¹⁰.

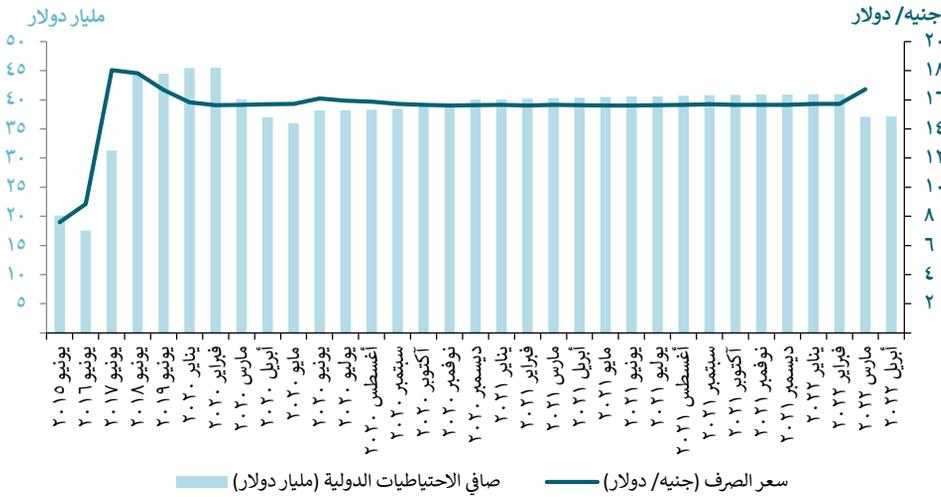


المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

8 البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس ٢٠٢٢.
9 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢، النشرة الشهرية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، أبريل ٢٠٢٢، إصدار مايو.
10 البنك المركزي المصري، بيان صحفي لاجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية في ٢١ مارس ٢٠٢٢.

- تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى نحو ٣٧.١٢ مليار دولار خلال أبريل ٢٠٢٢ بانخفاض قدره ٨% عن مثيلتها خلال أبريل ٢٠٢١. وأرجع البنك المركزي هذا التراجع إلى اضطرابه لاستخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي لتغطية احتياجات السوق المصري، وكذلك لتغطية تخارج استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية، ولضمان استيراد السلع الاستراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمدىونية الخارجية للدولة.

- ساهم انخفاض حصة النقد الأجنبي في ارتفاع سعر الصرف ووصوله إلى ١٦.٧ جنيها في مارس ٢٠٢٢ بعد استقراره حول ١٥.٦ جنيها/دولار منذ أكتوبر ٢٠٢٠¹¹. ومع قرار لجنة السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة فقد الجنيه نحو ٢٠% من قيمته أمام الدولار ليدير حول ١٨ جنيها/دولار رسميا (الشكل ٣).



الشكل ٣:
صافي
الاحتياطيات
الدولية
وسعر
الصرف

المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

وأخيراً، أسفرت المتغيرات العالمية والمحلية سالفة الذكر عن استمرار الانكماش الذي يشهده القطاع الخاص غير النفطي في مصر على مدار ١٧ شهراً متواصلاً؛ فمازالت قيمة مؤشر مديري المشتريات أقل من ٥٠ نقطة (المستوى المحايد) خلال شهر أبريل ٢٠٢٢، ويرجع هذا الانكماش إلى استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة حدتها خاصة بعد تخفيض قيمة الجنيه ورفع أسعار الفائدة واضطراب الإمدادات والاضطرابات الجيوسياسية واستمرار تراجع الطلب (S&P Global 2022)¹².

11 البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مارس. S&P Global. 2022. Purchasing Managers Index (PMI) 12

مؤشر بارومتر الأعمال

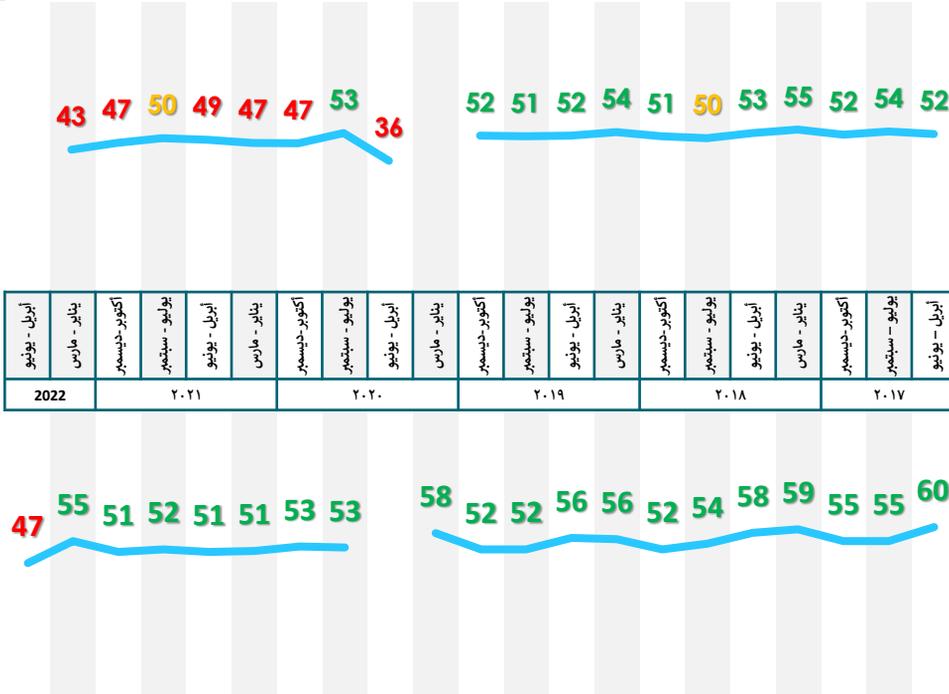
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

تراجع حاد في مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وتوقعات بتراجع الأداء خلال الربع القادم مع تباين الأداء والتوقعات على مستوى أحجام الشركات والقطاعات المختلفة.

١-١ تطور المؤشر الإجمالي

سجل مؤشر أداء الأعمال انخفاضا بمقدار ٧ نقاط عن المستوى المحايد وهو أداء أقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. ويعكس هذا التراجع الاضطراب الذي شهده السوق من نقص المواد الخام والمستلزمات وارتفاع أسعارها نتيجة تقييد الاستيراد بسبب المشاكل التي ارتبطت بالتطبيق الإلزامي لنظام التسجيل المسبق للشحنات وما تلاه من قرارات البنك المركزي بإلغاء مستندات التحصيل وبطء إجراءات الاعتمادات المستندية وصعوبة تدبير العملة الأجنبية، علاوة على شطب عدد من الشركات لعدم التزامها بالتسجيل في قوائم الموردين وفقاً لقرار وزير الصناعة رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٦ وتوقف العديد من الموردين عن التوريد لمصر وعلى رأسهم الموردين الأوروبيين، ثم قرارات البنك المركزي برفع أسعار الفائدة في ٢١ مارس بواقع ١٠٠ نقطة وتخفيض قيمة الجنيه بنحو ٢٠% من قيمته أمام الدولار مما تسبب في مزيد من ارتفاع تكاليف الإنتاج. وفاقمت الحرب الروسية الأوكرانية من حدة المشكلة؛ حيث تسببت في مزيد من اختناقات سلاسل التوريد ومزيد من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً وبطء حركة الشحن الدولية نتيجة نقص الحاويات وارتفاع تكاليف الشحن، بالإضافة لنقص العديد من المواد الخام التي تعد روسيا وأوكرانيا مورداً رئيسياً لها (الشكل ١-١).

جاءت توقعات مجتمع الأعمال حيال الربع (أبريل - يونيو ٢٠٢٢)، أقل من المستوى المحايد بثلاثة نقاط وهي توقعات أقل من مثيلتها للربعين السابق والمناظر وكذلك أقل منها خلال الموجات الأولى من جائحة كوفيد-١٩ مما يعكس توقعات الشركات باستمرار الصعوبات التي تواجهها محلياً، واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار وتكاليف الشحن نتيجة لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة مستوى عدم اليقين (الشكل ٢-١).



الشكل ١-١: تقييم الأداء

الشكل ٢-١: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.
* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس ٢٠٢٠ غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

٢-١ المؤشر وفقا لأحجام الشركات

تراجع أداء كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة حيث سجلت قيما للمؤشر تقل عن المستوى المحايد وتقل عن مثلتها خلال الربعين السابق والمناظر. وإن كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة تشهد تراجعا أكثر حدة عن الشركات الكبيرة؛ حيث سجل مؤشر أداء الأعمال لها تراجعا بـ ١٠ نقاط عن المستوى المحايد مقابل تراجع بمقدار أربع نقاط عن المستوى المحايد للشركات الكبيرة (الشكل ٣-١).

وجاءت توقعات كافة الشركات غير متفائلة بشأن الأداء خلال الربع القادم حيث سجل مؤشر التوقعات قيما أقل من المستوى المحايد وأقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر. حيث تشهد الشركات الصغيرة والمتوسطة درجة أعلى من عدم التفاؤل مقارنة بالشركات الكبيرة حيث سجل مؤشر توقعاتها انخفاضا بمقدار ٥ نقاط عن المستوى المحايد مقابل انخفاض بمقدار نقطتين للشركات الكبيرة.

ترجع التوقعات غير المتفائلة إلى توقعات باستمرار الصعوبات التي تواجه مجتمع الأعمال محليا وارتفاع عدم اليقين بشأن المتغيرات على صعيد الاقتصاد العالمي وعلى رأسها تطورات الحرب الروسية - الأوكرانية (الشكل ٤-١).



المصدر: نتائج الاستبيان.

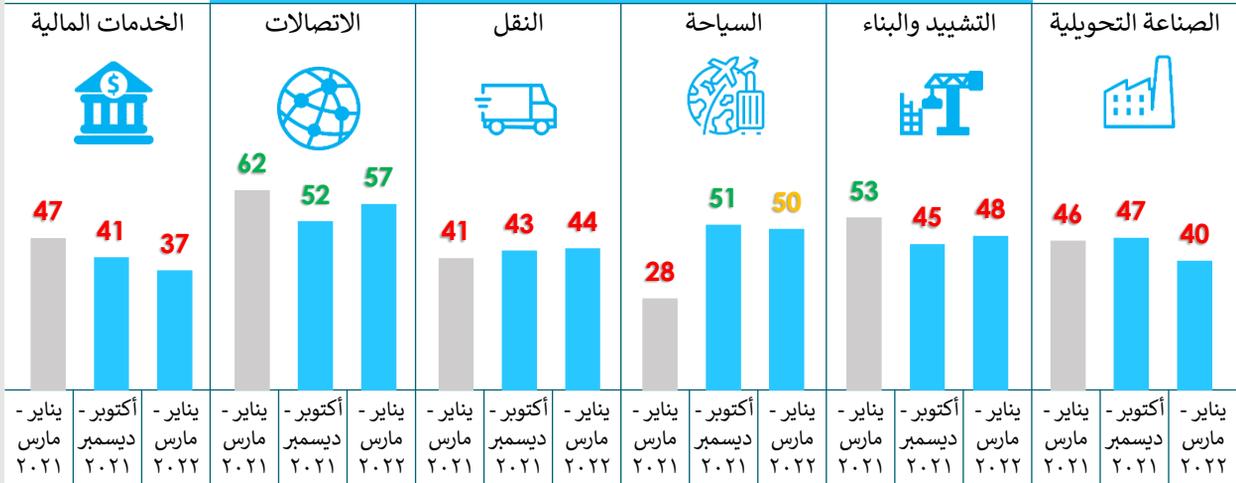
٣-١ المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

شهدت معظم القطاعات تدهورا في الأداء خلال الربع محل الدراسة؛ حيث سجلت جميعها قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد، وذلك باستثناء قطاعي الاتصالات والسياحة؛ حيث سجل أداء قطاع الاتصالات قيما أعلى من المستوى المحايد وثبت قطاع السياحة عند المستوى المحايد (الشكل ٥-١).

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية وفقا لآراء العينة خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل قطاع الصناعات التحويلية قيما للمؤشر أقل من المستوى المحايد بعشرة نقاط. وهو أداء أقل من مثيله في الربعين السابق والمناظر، ويرجع التدهور في الأداء إلى عدة أسباب منها قرار البنك المركزي بإيقاف العمل بمستندات التحصيل في العمليات الاستيرادية واستبدالها بالاعتمادات المستندية مما أدى إلى وقف الاستيراد، وكذلك بسبب نقص المواد الخام وزيادة الأسعار عالميا، بالإضافة إلى بسبب ضعف القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم.
- سجل قطاع التشييد والبناء أداء أقل من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة بنقطتين، ويعتبر هذا الأداء أعلى من الربع السابق، وأقل منه خلال الربع المناظر مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه هذا القطاع من العام السابق وتفاقمها مع الحرب الروسية - الأوكرانية، ومن أهم هذه التحديات ارتفاع أسعار مواد البناء، وتحديد الحديد والأسمت بشكل كبير، صعوبة إجراءات الترخيص وارتفاع تكاليفها، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد، وكذلك زيادة الأعباء الضريبية على القطاع، فضلا عن انخفاض كبير في الطلب ونقص السيولة لدى الشركات.

الشكل ٥-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - تقييم الأداء

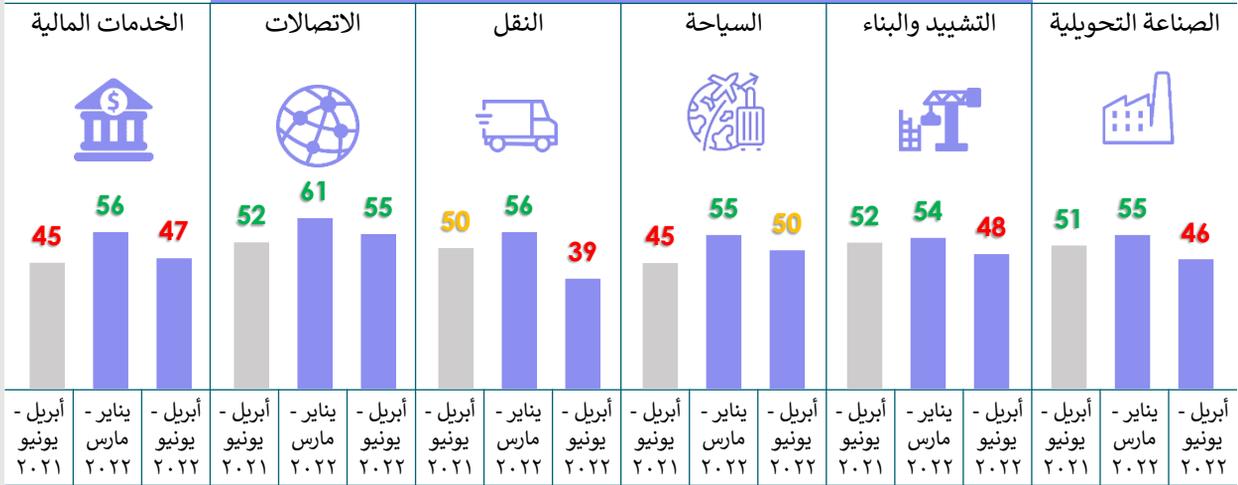


المصدر: نتائج الاستبيان.

- سجل قطاع السياحة ثباتا في الأداء عند المستوى المحايد، يعد هذا الأداء أفضل من الربع المناظر وأقل من الربع السابق؛ نتيجة الإقبال هذه الفترة على السياحة الدينية.
- سجل قطاع الاتصالات أداء أعلى بسبعة نقاط من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة، وهو أداء أفضل من الربع السابق، وأقل من مثيله في الربع المناظر، نتيجة ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع، والتحول الرقمي لمعظم الخدمات الحكومية، وكذلك التوسع في تنفيذ شبكات ومراكز الاتصالات، وكذلك التوسع في تقنيات العمل عن بُعد.
- سجل قطاع النقل أداء أقل من المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة بنحو ٦ نقاط، ويعتبر هذا الأداء متقارب مع الربعين السابق والمناظر. ويأتي هذا التراجع نتيجة فرض قيود على الاستيراد متمثلة في بطء وتعقد إجراءات الاستيراد وتحرير سعر الصرف وانخفاض حجم الأعمال بشكل كبير، كذلك الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة والشحن الدولية.
- سجل قطاع الخدمات المالية أكبر تراجع في الأداء على مستوى القطاعات، حيث سجل انخفاض كبير عن المستوى المحايد وهو أداء أقل من الربع السابق والمناظر، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض معدلات التداول بسبب طرح شهادات استثمار بفائدة ١٨% مما تسبب في خروج بعض المستثمرين من البورصة إلى جانب انخفاض شفافية قرارات هيئة الرقابة المالية. ومن أمثلة ذلك إلغاء عمليات ووقف أكواد العملاء دون مبررات، وكذلك عدم وضوح الرؤية للمستثمرين بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى الأحداث الجيوسياسية التي أدت إلى انخفاض معدلات التداول في معظم أسواق العالم باستثناء السوق الخليجية التي شهدت ارتفاع في معدلات التداول بعد ارتفاع أسعار النفط.

أما على مستوى التوقعات، فقد جاءت التوقعات للربع القادم أقل من المستوى المحايد لمعظم القطاعات، فيما عدا قطاعي الاتصالات والسياحة.

الشكل ٦-١: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل توقعات الأداء للقطاعات الاقتصادية للربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الأول من حيث تفاؤل مجتمع الأعمال بشأن الأداء حيال الربع القادم وإن كانت التوقعات أقل من الربع السابق وأعلى من الربع المناظر، ويعكس ذلك ارتفاع الطلب على خدمات ومنتجات القطاع بشكل عام بالإضافة إلى جدية الحكومة في التحول الرقمي والبدء الفعلي في ميكنة المنظومة الضريبية والجمركية، رغم وجود مشكلات متعلقة بتحصيل الشركات لمستحققاتها وضعف البنية التحتية.
- شهد قطاع السياحة ثباتا في التوقعات حيال الربع القادم، وهي توقعات أقل من الربع السابق وأعلى من الربع المناظر، ويرتبط ذلك بتوقعات تزايد رحلات العمرة وكذلك موسم الحج خلال الفترة القادمة.
- وجاءت توقعات قطاع الصناعات التحويلية غير متفائلة حيال الربع القادم، وأقل من الربعين السابق والمناظر، وترتبط هذه التوقعات غير الإيجابية نتيجة المشكلات التي واجهتها الشركات مع استيراد الخامات من الخارج، بجانب ارتفاع أسعار الشحن التي أصبحت تمثل عبئا كبيرا على الشركات، وأخيرا تداعيات الاضطرابات السياسية التي ظهر أثرها السلبي على سلاسل الإمداد العالمية. وكذلك عدم توافر الخامات ومستلزمات الإنتاج وارتفاع تكلفتها مما أدى إلى انخفاض الإنتاج، وكذلك الموجة التضخمية العالمية.
- وجاءت توقعات قطاع التشييد والبناء حيال الربع القادم غير متفائلة وتعتبر هذه التوقعات أقل من الربع السابق والمناظر - تفسر الأداء الحالي وليس التوقعات - نتيجة عدم التفاؤل بشأن حل مشاكل القطاع ومنها الارتفاعات المتكررة لأسعار مواد البناء وكذلك بطء الحكومة في اتخاذ قرارات من شأنها تحسن القطاع، بالإضافة إلى حالة من الركود في الطلب، وكذلك القوانين الخاصة بتراخيص البناء والارتفاعات.
- سجل قطاع النقل أكبر التوقعات غير المتفائلة بشأن الأداء خلال الربع القادم وهي توقعات أقل من الربعين السابق والمناظر، نتيجة توقعاتهم باستمرار بعض المشكلات الخاصة بالتكدس في ميناء السخنة نتيجة التوسعات وصيانة الطرق، وكذلك عدم توافر حاويات كافية لنقل البضائع، واستمرار تداعيات قرارات البنك المركزي على انخفاض حركة الاستيراد، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية التي سيكون لها تأثير سلبي على حركة التجارة العالمية بصفة عامة.
- وجاءت توقعات قطاع الخدمات المالية بعدم تفاؤل مجتمع الأعمال بشأن الأداء خلال الربع القادم ويعد ذلك أقل من الربعين السابق والمناظر، وهو ما يمكن أن يعزى إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمرين بشأن تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية، وكذلك انخفاض معدلات التداول في معظم الأسواق العالمية نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية وتوقعات بانكماش كبير في البورصة على الرغم من إعلان الحكومة طرح حصص تصل إلى ١٠ شركات مملوكة للدولة في البورصة المصرية خلال هذا العام.



ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

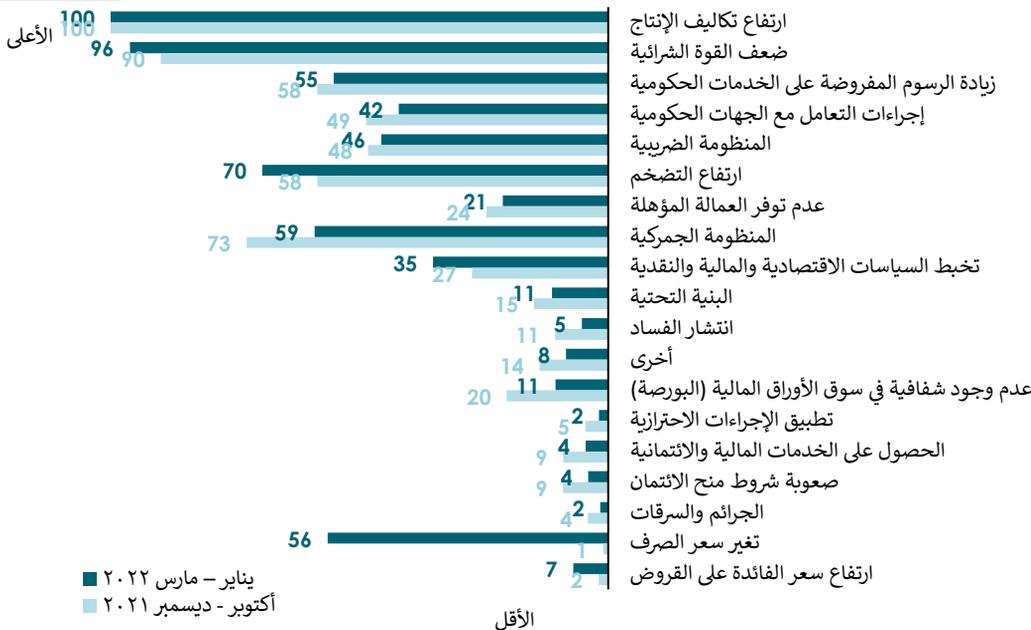
إجماع الشركات بكافة أحجامها على أن ارتفاع تكاليف الإنتاج هو أكبر معوق يواجهها خلال الربع محل الدراسة، يليه ضعف القوة الشرائية والتضخم، (وتباينت شدة المعوقات التي تواجه الشركات وفقاً للحجم والقطاع الاقتصادي).

يوضح الشكل ١-٢، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢٢)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات لكافة الشركات خلال الربع الحالي وذلك لأسباب عديدة منها زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة المستوردة بشكل جنوبي، وارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد عالمياً ونقص الخامات وزيادة أسعارها، بالإضافة إلى الارتفاع المتكرر لأسعار الطاقة والنقل، ويليه ضعف القوة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بشكل غير مسبوق، فضلاً عن ارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق محلياً وعالمياً، علاوة على استمرار التحديات المرتبطة بالمنظومة الجمركية نتيجة زيادة رسوم الانتظار وغرامات التأخير بالإضافة إلى الروتين والبيروقراطية في التعامل وعدم وجود شفافية، بالإضافة إلى عدم وضوح إجراءات التعامل مع الجمارك. يليها زيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية دون أن يقابلها تحسن في الخدمات، ومنها رسوم التأمينات الجمركية ورسوم الطرق والكباري ورسوم التراخيص والتسجيل. وكذلك الرسوم الخاصة بهيئة تنمية الصادرات وهيئة سلامة الغذاء والأمن الصناعي.

كما أظهرت النتائج معوقات أخرى منها القرارات المفاجئة وسرعة تنفيذها على المستثمرين دون منح مدة كافية للتوافق معها، عدم مشاركة مجتمع الأعمال في القرارات الحكومية، وكذلك عدم تبني الحكومة لمشروعات استثمارية كبرى تخدم قطاعات متعددة كالصناعات المغذية وأنشطة التعبئة والتغليف على سبيل المثال. وكذلك بطء عملية الاعتمادات المستندية وصعوبة تدبير العملة الأجنبية إلى جانب تأخير صرف مردود القيمة المضافة ودعم الصادرات، وارتفاع مصروفات وكلاء الشحن بصورة مبالغ فيها وعدم مشاركة مجتمع الأعمال في القرارات التي تعلنها الحكومة وبطء عملية الاعتمادات المستندية وصعوبة تدبير العملة الأجنبية.

وبمقارنة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربع السابق يتضح أنه اشتدت معاناة مجتمع الأعمال فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج وقفز التضخم ليكون من أكبر المعوقات، بالإضافة إلى استمرار تحديات المنظومة الجمركية.



الشكل ١-٢:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)

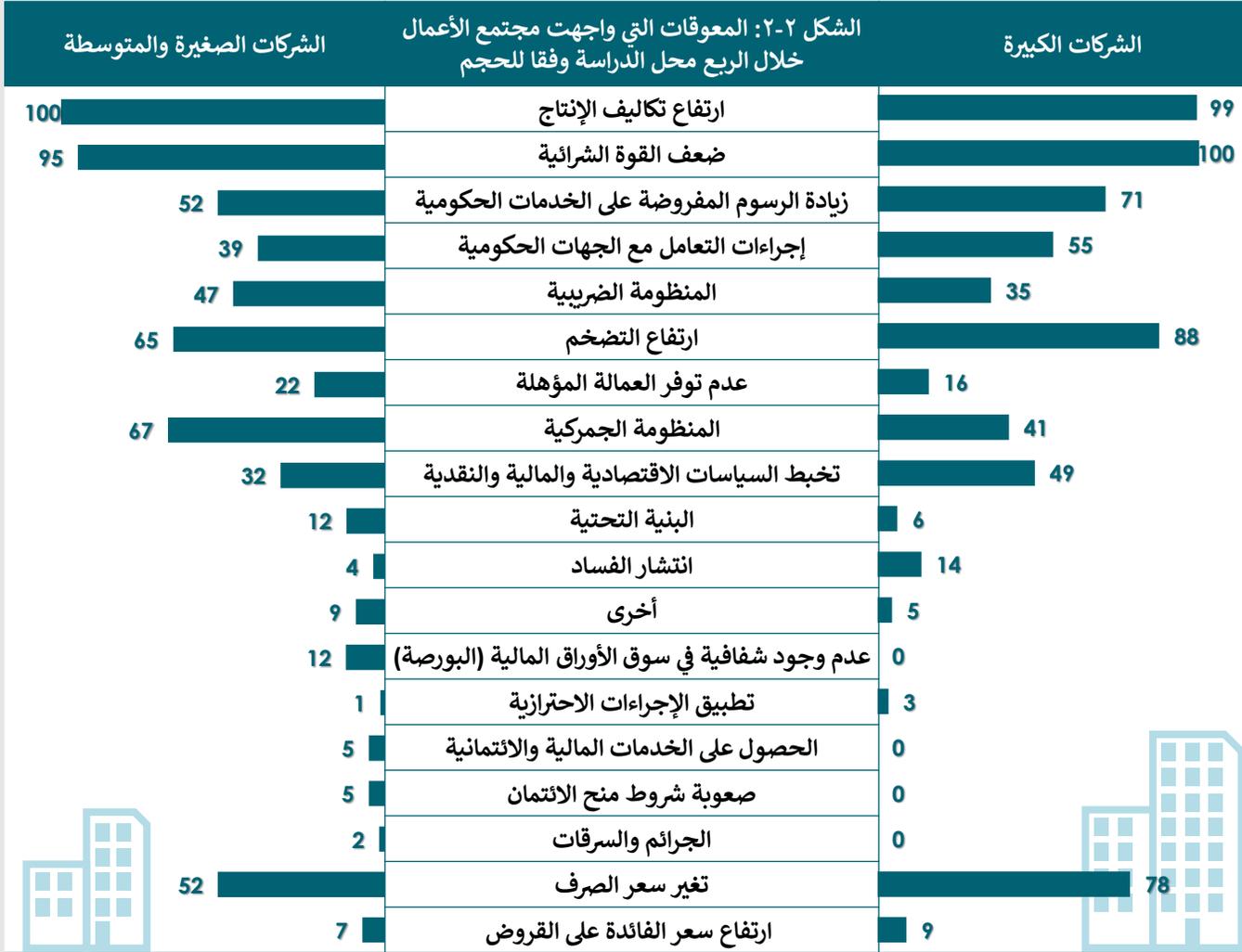
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوق محدد يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.



على مستوى أحجام الشركات، تصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات يليه التحديات التي تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات الكبيرة، ثم ارتفاع التضخم في المرتبة الثالثة. وجاءت زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية كأبرز رابع معوق، بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات، يليه ضعف القوة الشرائية. ثم المنظومة الجمركية في المرتبة الثالثة، بالإضافة إلى ارتفاع التضخم.

ويوضح الشكل ٢-٢ المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠٢٢)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل كأكبر معوق يواجه كل من قطاع الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والاتصالات، وجاء تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كأكبر معوق يواجه قطاع الخدمات المالية، كما جاء تغير سعر الصرف كأكبر معوق يواجه قطاع النقل (الشكل ٣-٢).



قطاع
الخدمات
المالية



قطاع
الاتصالات



قطاع
النقل



قطاع
السياحة



قطاع
التشييد
والبناء



قطاع
الصناعة
التحويلية

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
-	100	-	100	100	100	ارتفاع تكاليف الإنتاج
43	60	43	64	91	83	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
3	80	15	50	70	70	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
-	80	-	92	91	100	ضعف القوة الشرائية
83	68	28	61	47	61	المنظومة الضريبية
0	52	0	6	17	44	عدم توفر العمالة المؤهلة
79	84	80	83	96	95	ارتفاع التضخم
-	76	15	-	-	52	المنظومة الجمركية
100	16	97	25	4	37	تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
0	0	9	14	2	9	انتشار الفساد
3	16	5	0	26	19	البنية التحتية
0	0	0	17	0	2	تطبيق الإجراءات الاحترازية
41	0	17	0	0	7	أخرى
0	0	0	0	11	1	الجرائم والسرقات
-	16	4	0	0	4	الحصول على الخدمات المالية والائتمانية
-	16	9	0	0	4	صعوبة شروط منح الائتمان
0	72	100	67	83	86	تغير سعر الصرف
-	16	0	11	0	11	ارتفاع سعر الفائدة على القروض
69	0	-	0	0	0	عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)

الشكل ٣-٢:
المعوقات
التي واجهت
مجتمع
الأعمال
خلال الربع
محل
الدراسة
وفقا للقطاع





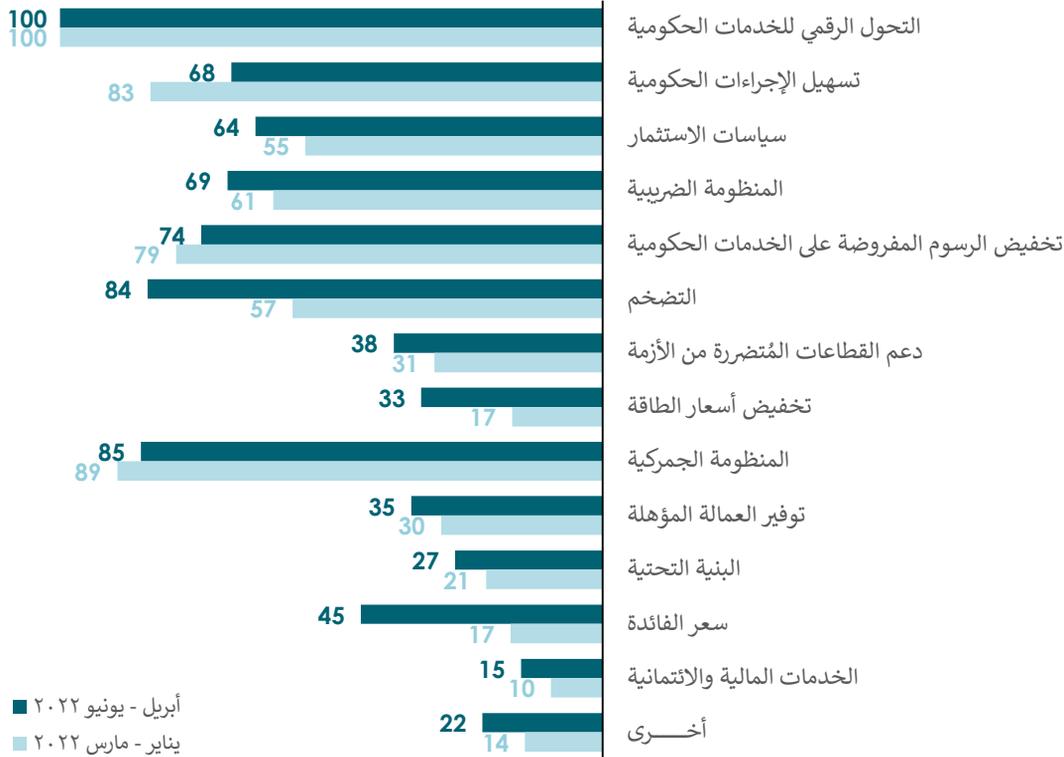
أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها: تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، تحسين المنظومة الجمركية، دور أكبر للدولة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وتباينت الأولويات وفقا لأحجام الشركات والقطاعات الاقتصادية.

قفزت مواجهة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي يجب التركيز عليها وذلك من خلال مراجعة القرارات التي تسببت في خروج العديد من الموردين من السوق المصري، وسرعة إنهاء الاعتمادات المستندية وتديير العملة الأجنبية، خفض أسعار الفائدة، تخفيض الرسوم الحكومية خاصة رسوم التسجيل والتراخيص وضرورة تحسين الخدمات المقدمة، إحكام الرقابة على الأسواق لضمان عدم المغالاة في الأسعار، تحفيز الاستثمار في المنتجات المحلية البديلة للمستورد والارتقاء بجودة المنتجات المحلية.

واستمر إجماع شركات العينة على أن آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية تصدر أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر للربع الثالث على التوالي لما يترتب عليه من تيسير الإجراءات الحكومية والقضاء على البيروقراطية وأن التنفيذ يتطلب وضع إطار زمني واضح وربط الجهات الحكومية ببعضها وتحسين البنية التحتية وتقوية الشبكات وزيادة تدريب العاملين والمستخدمين على النظم الجديدة، ويليها سرعة وتحسين ومعالجة تحديات المنظومة الجمركية من خلال تحسين آليات تطبيق نظام الشحن المسبق ACI، وكذلك تحسين منظومة التدريب لموظفي الجمارك لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير (الشكل ٢-٤).

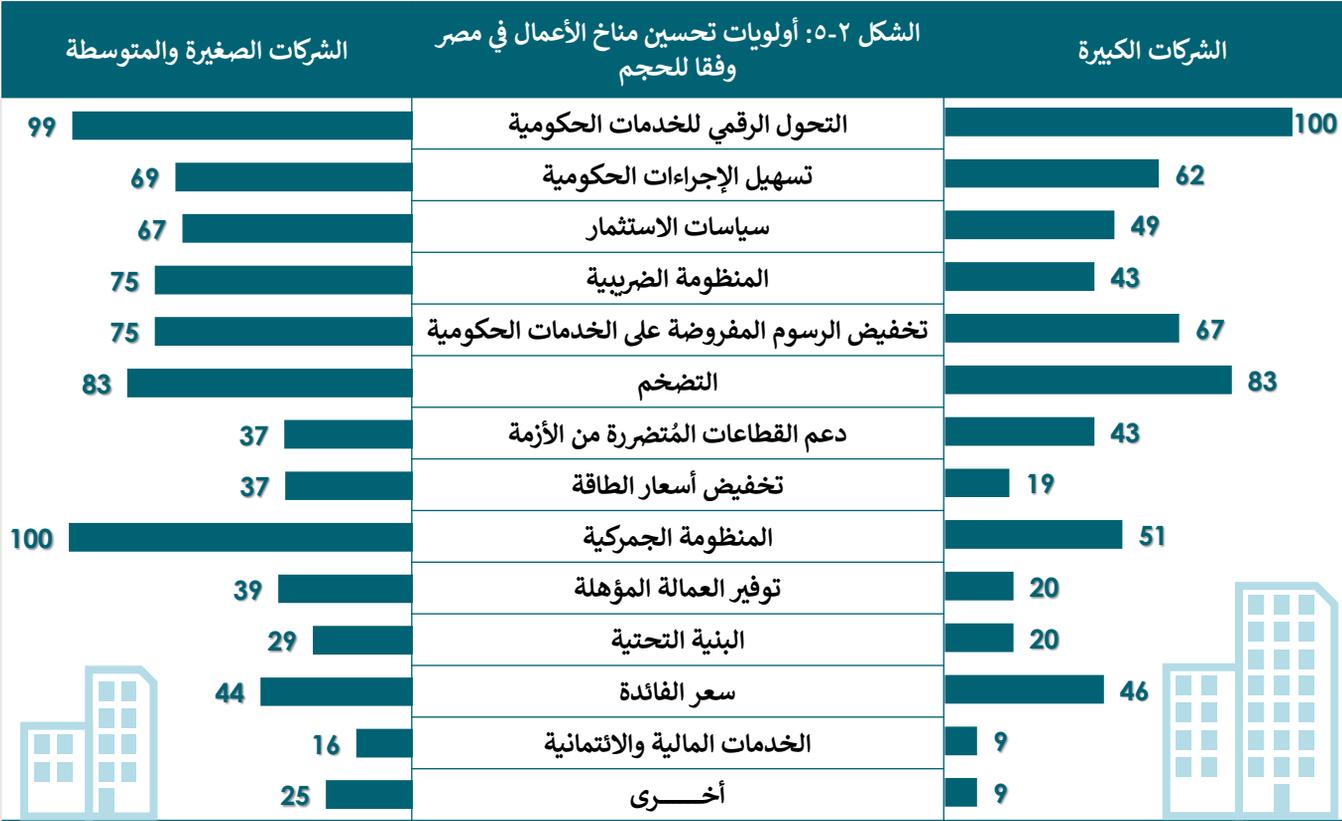
الشكل ٢-٤:
أولويات
تحسين
مناخ
الأعمال
في
مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
لأهمية
الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

بمقارنة الأولويات وفقا لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

- تري الشركات الكبيرة أن تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية وإيجاد حلول لتحديات المنظومة الجمركية ثم معالجة ارتفاع معدلات التضخم، وتخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وكذلك تسهيل الإجراءات الحكومية ينبغي أن يكون على قائمة الأولويات لتحسين مناخ الأعمال.
- تري الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية حل مشكلات المنظومة الجمركية وعلى رأس هذه المشكلات تلك الخاصة بنظام التسجيل المسبق للشحنات، وتتفق مع الشركات الكبيرة في أهمية تحسين آليات التحول الرقمي، ومعالجة ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض الأوعية الضريبية كأهم أولويات تحسين مناخ الأعمال (الشكل ٥-٢).
- كما أضافت أولويات أخرى ومنها ضرورة تبني الدولة للصناعات المغذية في مصر.



المصدر: نتائج الاستبيان.

الأولويات وفقاً للقطاعات الاقتصادية

تباينت الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء تحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية على رأس الأولويات لقطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والاتصالات. بينما معالجة ارتفاع معدلات التضخم من أهم أولويات قطاع النقل وكذلك تسهيل الإجراءات الحكومية على رأس أولويات قطاع التشييد والبناء، كما جاءت أولويات أخرى مثل طروحات جديدة قوية لتنشيط سوق الأوراق المالية وكذلك توقف هيئة الرقابة المالية عن إلغاء العمليات ووقف أكواد العملاء كأكثر أولوية لقطاع الخدمات المالية.

نظراً لاتساع وتنوع الأولويات التي تواجه قطاع التشييد والبناء، فقد قام بتحديد مجموعة واسعة أيضاً من الأولويات التي ينبغي العمل عليها خلال الفترة القادمة. ومنها تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وسياسات الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم.



قطاع
الخدمات
المالية



قطاع
الاتصالات



قطاع
النقل



قطاع
السياحة



قطاع
التشييد
والبناء



قطاع
الصناعة
التحويلية

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
88	100	97	100	98	100	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
3	78	19	73	100	81	تسهيل الإجراءات الحكومية
77	0	67	5	89	72	سياسات الاستثمار
90	44	36	53	83	69	المنظومة الضريبية
52	28	69	45	94	85	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
57	66	100	78	93	87	التضخم
0	0	22	50	69	46	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
3	0	14	5	63	46	تخفيض أسعار الطاقة
-	50	19	-	-	62	المنظومة الجمركية
0	44	0	5	52	49	توفير العمالة المؤهلة
3	13	8	0	61	34	البنية التحتية
60	9	33	28	60	46	سعر الفائدة
0	13	8	0	45	16	الخدمات المالية والائتمانية
100	0	56	0	0	7	أخرى

المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٦-٢:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقاً للقطاع

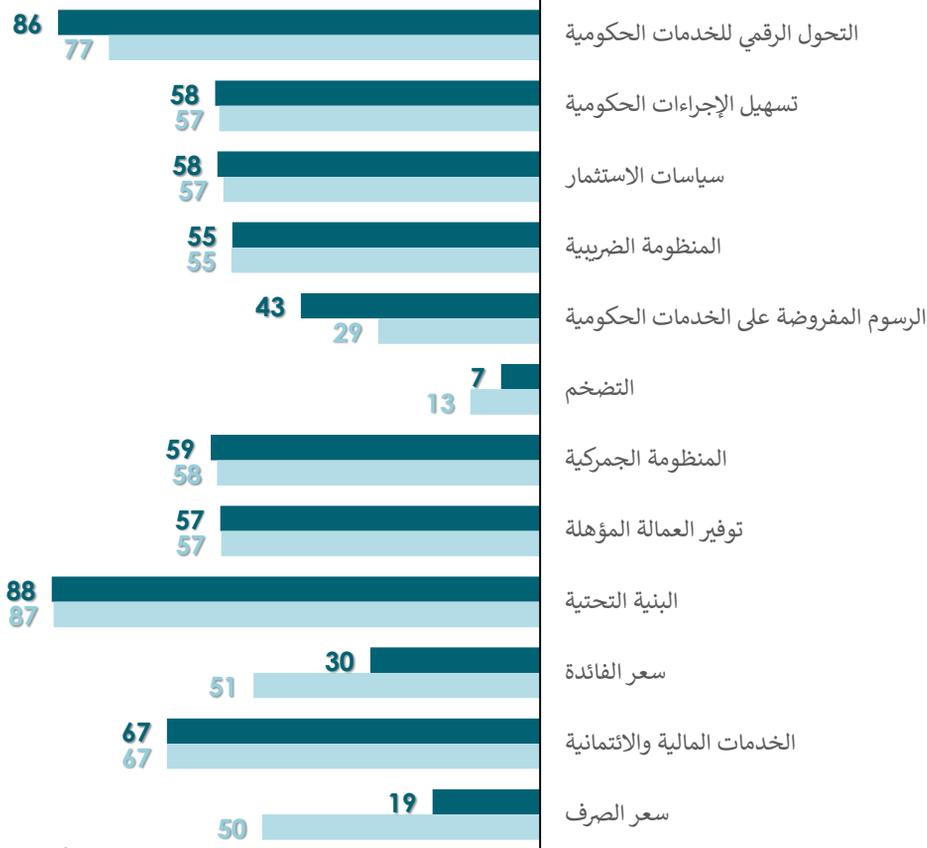




توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين البنية التحتية، التحول الرقمي للخدمات الحكومية، الخدمات المالية والائتمانية، المنظومة الجمركية خلال الربع القادم.

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات استمرار التحسن في البنية التحتية نظراً للمشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليها التحول الرقمي للخدمات الحكومية نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن ثم الخدمات المالية والائتمانية (الشكل ٧-٢).



■ أبريل - يونيو ٢٠٢٢
■ يناير - مارس ٢٠٢٢

المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٧-٢:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسين بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة
حاليا
(وفقا لنفس
منهجية
بارومتر
الاعمال)





ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية

١-٣ تقييم الأداء

انخفاض مؤشرات تقييم الأداء عن المستوى المحايد لكافة الشركات من مختلف الأحجام.

انخفاض كبير في مؤشرا المبيعات المحلية والصادرات لكافة الشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة وانعكس ذلك على مؤشر الإنتاج حيث سجل قيما أقل من المستوى المحايد نتيجة التراجع التدريجي للطلب في الأسواق المحلية والخارجية. وبمقارنة تقييم الأداء للربع الحالي مقابل الربع السابق هناك تراجع كبير في قيم مؤشرات الأداء للمبيعات والإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي خلال الربع الحالي.

تتفق الشركات الصغيرة والمتوسطة مع أداء الشركات الكبيرة؛ حيث أظهرت النتائج انخفاض كبير في كافة المؤشرات عن المستوى المحايد، مما يؤكد وجود تحديات ضخمة تواجه هذه الشركات خلال الربع محل الدراسة ومنها ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص المواد الخام وتراجع الطلب. وبمقارنة الأداء في الربع الحالي بالربع السابق يتضح تراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية مقارنة بالربع السابق.

بمقارنة الأداء في الربع الحالي بمثيله في الربع المناظر، شهدت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات تباينا في الأداء مقارنة بالربع المناظر، بينما شهدت مؤشرات الإنتاج والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي تراجعا كبيرا في الأداء مقارنة بالربع السابق بالنسبة لكافة الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ١-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	الفترة	القيمة	المؤشر	الفترة	
23	يناير - مارس ٢٠٢٢	38	الإنتاج	يناير - مارس ٢٠٢٢	38
	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	38		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	59
	يناير - مارس ٢٠٢١	39		يناير - مارس ٢٠٢١	43
20	يناير - مارس ٢٠٢٢	36	المبيعات المحلية	يناير - مارس ٢٠٢٢	36
	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	38		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	53
	يناير - مارس ٢٠٢١	39		يناير - مارس ٢٠٢١	48
32	يناير - مارس ٢٠٢٢	43	الصادرات	يناير - مارس ٢٠٢٢	43
	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	48		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	59
	يناير - مارس ٢٠٢١	39		يناير - مارس ٢٠٢١	40
35	يناير - مارس ٢٠٢٢	34	استغلال الطاقة الإنتاجية	يناير - مارس ٢٠٢٢	34
	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	38		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	54
	يناير - مارس ٢٠٢١	44		يناير - مارس ٢٠٢١	45
56	يناير - مارس ٢٠٢٢	38	المخزون السلعي*	يناير - مارس ٢٠٢٢	38
	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	60		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	50
	يناير - مارس ٢٠٢١	53		يناير - مارس ٢٠٢١	36

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع غير مسبوق في أسعار المدخلات ومؤشر الأجور، وانعكس ذلك على ارتفاع كبير في أسعار المنتجات النهائية على مستوى كافة أحجام الشركات.

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاعاً كبيراً في أسعار المدخلات لكافة الشركات نتيجة استمرار العوامل الدافعة لذلك محلياً وعالمياً بل وتفاقمها، فعالمياً شهدت أسعار المواد الخام ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع محل الدراسة خاصة بعد الحرب الروسية - الأوكرانية، كذلك ارتفعت رسوم الشحن والنقل نظراً لاضطراب سلاسل التوريد العالمية وبطء حركة الحاويات وتأخر مدد التسليم علاوة على ما واجهته الشركات محلياً من بطء في إجراءات التخليص الجمركي وارتفاع أسعار خدمات الشحن بأضعاف السعر المعتاد، وزيادة تكاليف التشغيل بشكل عام بسبب ارتفاع أسعار الوقود والنقل. كما أظهرت النتائج ارتفاع كبير في مؤشر الأجور للشركات الكبيرة وارتفاع طفيف للشركات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الزيادة السنوية للأجور مع بداية كل عام، وانعكس كل ما سبق في صورة ارتفاع ملحوظ في مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات. وكان الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجات النهائية أكبر في حالة الشركات الكبيرة عن مثيلها للشركات المتوسطة والصغيرة عن المستوى المحايد (الشكل ٣-٢).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٣-٢: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقاً للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة	
69	يناير - مارس ٢٠٢٢	أسعار المنتجات النهائية	يناير - مارس ٢٠٢٢	77			
62	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	70			
56	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	57			
0	يناير - مارس ٢٠٢٢	أسعار المدخلات*	يناير - مارس ٢٠٢٢	0			
1	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	6			
38	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	43			
66	يناير - مارس ٢٠٢٢	الأجور	يناير - مارس ٢٠٢٢	88			
51	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	50			
59	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	59			

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

بمقارنة مؤشرات أسعار المدخلات والأجور وأسعار المنتجات النهائية خلال الربع الحالي بالربعين السابق والمناظر يتضح أنها تجاوزت مثيلتها خلال الربعين السابق والمناظر لكافة الشركات بمختلف أحجامها.

تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار لكافة الشركات وتراجع مؤشر التشغيل لكافة الشركات.

- أظهرت نتائج الشركات الكبيرة أداء أعلى من المستوى المحايد بالنسبة لمؤشر الاستثمار خلال الربع الحالي، ونفس أداء الربع السابق وأعلى من الربع المناظر نتيجة توسعات بعض شركات قطاع الاتصالات، وكذلك تحسن طفيف في مؤشر التشغيل خلال الربع الحالي، حيث سجل المؤشر قيمة أعلى بنقطة واحدة من المستوى المحايد، وبمستوى أعلى من الربعين السابق والمناظر نتيجة ارتفاع مستوى التشغيل لقطاع بعينه.
- كذلك أظهرت نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا طفيفا في أداء مؤشر الاستثمار عند المستوى المحايد، ويعد هذا الأداء نفس أداء الربع السابق وأعلى من أداء الربع المناظر لنفس الأسباب سالفه الذكر في الشركات الكبيرة، بينما سجل مؤشر التشغيل خلال الربع الحالي انخفاضا عن المستوى المحايد، وإن كان تراجع لأقل من مثيله خلال الربعين السابق والمناظر (الشكل ٣-٣).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ٣-٣: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - تقييم الأداء				الشركات الكبيرة
	الاستثمار	التشغيل	الاستثمار	التشغيل	
51	يناير - مارس ٢٠٢٢	الاستثمار	يناير - مارس ٢٠٢٢	52	
51	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	52	
50	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	50	
49	يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢	51	
48	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢١	49	
47	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	48	

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات غير متفائلة لمؤشرات النشاط الاقتصادي لكافة الشركات من مختلف الأحجام خلال الربع القادم.

جاءت توقعات الشركات الكبيرة غير متفائلة في كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم أبريل - يونيو ٢٠٢٢ حيث انخفضت قيم كافة المؤشرات على المستوى المحايد فيما عدا مؤشر الصادرات الذي جاء عند المستوى المحايد، وهي توقعات أقل تفاؤلاً مقارنة بالربع المناظر وأقل تفاؤلاً من الربع السابق. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بعدم تعافي الاقتصاد العالمي في الفترة القادمة وانخفاض الطلب الخارجي (الشكل ٤-٣).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل ٤-٣: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	
44	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	46
60	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	73
54	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	56
43	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	42
59	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	59
54	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	58
45	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50
59	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	74
50	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	56
44	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	45
55	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	55
47	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	50
51	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	51
47	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	45
46	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	يناير - مارس ٢٠٢٢	أبريل - يونيو ٢٠٢١	أبريل - يونيو ٢٠٢١	46

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وقد جاءت توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة غير متفائلة حيال الربع القادم بشأن كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي حيث سجلت كافة المؤشرات أداء أعلى من المستوى المحايد. وبمقارنة توقعات الربع الحالي بمثيلتها خلال الربع السابق نجد أنها جاءت أقل تفاؤلاً بشأن كافة المؤشرات خلال الربع السابق والمناظر.

توقعات باستمرار ارتفاع مؤشري أسعار المدخلات والأجور وانعكاس ذلك في ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات.

تتوقع كافة الشركات استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج نتيجة توقعات باستمرار ارتفاع أسعار المواد الخام. كما يتوقع مجتمع الأعمال زيادة رسوم الخدمات الحكومية ومنها الرسوم الجمركية، وزيادة أسعار مواد التعبئة والتغليف وارتفاع أسعار الشحن ونقل البضائع، وكذلك عدم التيقن حيال انتظام سلاسل التوريد في المدى القريب، كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع طفيف في مؤشر الأجور لكافة الشركات. وبالتالي تنعكس الارتفاعات في مؤشري المدخلات والأجور على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات خلال الربع الحالي (الشكل ٥-٣).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٥-٣: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقاً للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة	
65	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	70			
			يناير - مارس ٢٠٢٢	72			
			أبريل - يونيو ٢٠٢١	53			
10	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	أسعار المدخلات*	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	22			
			يناير - مارس ٢٠٢٢	6			
			أبريل - يونيو ٢٠٢١	46			
52	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	الأجور	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	51			
			يناير - مارس ٢٠٢٢	79			
			أبريل - يونيو ٢٠٢١	50			

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشري التشغيل والاستثمار لكافة الشركات.

توقعت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل عند المستوى المحايد، وهي توقعات أقل تفاؤلاً مقارنة بالربع السابق ونفس توقعات الربع المناظر (الشكل ٦-٣).

الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل ٦-٣: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقاً للحجم - التوقعات		الشركات الكبيرة	
50	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	الاستثمار 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50	
52	يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢	53	
50	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	50	
50	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	التشغيل 	أبريل - يونيو ٢٠٢٢	50	
52	يناير - مارس ٢٠٢٢		يناير - مارس ٢٠٢٢	53	
50	أبريل - يونيو ٢٠٢١		أبريل - يونيو ٢٠٢١	50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول ١م: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس ٢٠٢٢)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2
النشاط الاقتصادي	أقل	37	أعلى	57	أقل	44	أعلى	50	أقل	48	أعلى	40
الإنتاج	0	100	0	80	0	27	0	50	0	38	0	17
المبيعات المحلية	0	100	0	80	0	14	0	50	0	38	0	84
الصادرات	-	-	-	100	0	44	0	100	0	-	-	30
المخزون	94	94	6	20	0	25	0	50	0	62	43	22
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	0	100	0	58	13	50	38	27	67	25	8	23
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	50	0	100	0	57	0	75	25	57	0	75	91
أسعار المدخلات الوسيطة	-	-	-	0	0	100	-	-	-	0	0	100
مستوى الأجور	52	0	94	6	62	0	63	38	63	0	58	42
العمالة الأساسية												
الاستثمار	50	0	100	0	67	0	50	50	0	50	0	50
التشغيل	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0

جدول ٢م: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو ٢٠٢٢)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2
التخطيط الاقتصادي	أقل	47	أعلى	55	أقل	39	أعلى	50	أقل	48	أعلى	46
الإنتاج	40	50	25	78	0	29	71	15	83	8	8	59
المبيعات المحلية	40	50	25	73	0	38	63	15	83	8	8	64
الصادرات	-	-	-	75	0	33	67	43	25	75	0	50
المخزون	59	44	38	19	27	0	38	63	69	58	33	33
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	35	56	25	19	67	0	50	50	8	92	0	8
الأسعار												
أسعار المنتجات النهائية	50	0	100	0	57	0	75	25	55	0	83	17
أسعار المدخلات الوسيطة	-	-	-	20	0	25	75	-	-	-	-	25
مستوى الأجور	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	100	0
المخازن الأساسية												
الاستثمار	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0
التشغيل	50	0	100	0	53	0	88	13	50	0	100	0

1 تشمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط المؤشرات المتغيرات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

ملحق الجداول

جدول م ٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقاً لحجمها)
(يناير-فبراير-مارس ٢٠٢٢)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							46
الإنتاج	11	15	73	23	22	26	38
المبيعات المحلية	9	14	77	20	22	22	36
الصادرات	25	10	65	32	20	40	43
المخزون	29	27	45	56	50	32	38
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	4	48	48	35	9	39	34
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	56	44	0	69	70	30	77
أسعار المدخلات الوسيطة	100	0	0	0	100	0	0
مستوى الأجور	49	51	0	66	87	13	88
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	3	97	0	51	9	91	52
التشغيل	1	96	3	49	4	96	51

جدول م ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقاً لحجمها)
(أبريل-مايو-يونيو ٢٠٢٢)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							48
الإنتاج	20	43	38	44	17	52	46
المبيعات المحلية	20	41	39	43	17	43	42
الصادرات	10	65	25	45	13	73	50
المخزون	21	54	25	51	18	59	51
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	11	58	31	44	9	65	45
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	46	54	0	65	57	43	70
أسعار المدخلات الوسيطة	89	11	0	10	72	28	22
مستوى الأجور	7	93	0	52	4	96	51
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	0	99	1	50	0	100	50
التشغيل	1	97	2	50	0	100	50

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.